

المرافقة وأثرها على استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة مركز التسهيل بتيبازة)

The impact of accompaniment on the continuity of small and medium enterprises in Algeria (case study of the facilitation center in Tipasa)

بوشلاغم عثمان*¹

¹ جامعة البليدة 2 علي لونيبي، مخبر البحث حول الابداع و تغيير المنظمات و المؤسسات بجامعة البليدة 2

bouchelaghemat@gmail.com،

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/05/18

تاريخ الاستلام: 2022/02/14

ملخص:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي تسعى الدولة الجزائرية لتنميتها، نظرا لأهميته البالغة في تنويع الإنتاج وفسح المجال للمستثمرين الشباب لتطبيق أفكارهم في ارض الواقع وكذا الاستفادة من الطاقة البشرية العاطلة عن العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، إذ سخرت الدولة عدة تشريعات قانونية تشجع على إنشاء هذه المؤسسات، التي من خلالها سطرت عدة برامج لدعم وترقية هذه الأخيرة، ووضع هيئات ووكالات لتطبيقها على ارض الواقع.

ومن خلال دراستنا استنتجنا انه بالرغم من هذه التدعيمات والوسائل التي وضعتها الدولة للنهوض بهذا القطاع، الا انه لا يزال هشاً وكذا يواجه العديد من العراقيل التي تصعب من مأمورية حاملي المشاريع في انجاز مؤسساتهم ، ومن اهم وسائل الدولة في دعم هذه المؤسسات مركز التسهيل إذ يقوم هذا الأخير بتقليل الصعوبات التي يواجهها المستثمرين من خلال الدعم والمرافقة وبالتالي زيادة فرص بقاء مؤسساتهم واستمراريتها.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ مراكز تسهيل؛ مرافقة.

تصنيف JEL: M13، L53.

Abstract:

The sector of small and medium enterprises, is one of the most important sectors that the Algerian state seeks to develop, given its great importance in diversifying production and all owing young investors to implement their ideas on the ground, as well as benefiting from an employed human energy, and there for elimit unemployment, so the state has harnessed several legal legislations to encourage the establishment of these companies, through which several programs were drawn up to support and upgrade these, with the establishment of institutions and agencies to apply them on the ground.

Through our study, we concluded that despite these supports and the means put in place by the state to promote this sector, it remains fragile, and face many problems that make it difficult for project holders to realize their business, and one of the most important means of the state in supporting these enterprises is the facilitation center. The last will reduce the difficulties faced by investors through support and accompaniment, which will increase the chances of survival and continuity of their enterprises.

Keywords: small and medium enterprises, facilitation centers, accompaniment.

Jel Classification Codes: : M13, L53.

*بوشلاغم عثمان

I. مقدمة:

لو تتبعنا الاحصائيات الاقتصادية في الجزائر اليوم لوجدنا أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج إلى إتباع سياسات وطرق وأفكار ذكية للإستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي على أوسع نطاق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعد مجرد فكرة إنما هي أكثر من واقع، هي تجربة الكثير من الدول التي باتت تؤمن أن تنمية اقتصادياتها تعتمد في الأساس على ما تنجزه و تحققة تلك المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، و لكن يجدر الذكر أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب، فهو يعاني من العديد من العراقيل على مستوى التمويل والدعم والمرافقة قبل وأثناء وبعد الإنشاء، بالإضافة إلى عراقيل أخرى مرتبطة بالمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات كالمنافسة، مما أدى إلى ارتفاع نسب فشلها وإفلاسها في السنوات الأولى منذ بدء نشاطها

و بالتالي أصبح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة موضوعا هاما، حيث إزداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل التي تساهم في الحد من الصعوبات والعراقيل التي تواجه المستثمرين في إنشاء مؤسساتهم وانتهى الأمر إلى إقامة العديد من هيئات وآليات الدعم والمرافقة التي تهدف إلى مساعدة حاملي المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة، الدعم والمرافقة في ما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء مؤسسة، وخاصة مرحلة بداية نشاطها والتي تعتبر الأصعب بالنسبة لها، ومن بين الهيئات والآليات التي وضعتها الدولة الجزائرية تحت تصرف الشباب المستثمر نجد مراكز التسهيل التي يكمن دورها الأساسي في دعم ومرافقة هاته المؤسسات منذ ظهور فكرة المشروع حتى إنجازه والاندماج في الاقتصاد والوطني.

وانطلاقا مما سبق ذكره سنقوم بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت آليات الدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية هذا القطاع؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات التالية:

1. ماذا يعني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
 2. هل تشكل مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية مرافقة فعالة في هذا القطاع؟
وللإجابة عن إشكالية البحث سنطرح الفرضيات التالية:
 1. قد تتعدد المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف البيئة التي أنشأت فيها.
 2. دعم المؤسسات الناشئة يتوقف على مدى تطلعات وتوصيات الدولة في مرافقتها.
- تهدف من خلال هذه الدراسة إلى:
- محاولة التعرف على واقع هذا القطاع في الجزائر وإبراز مكانته ودوره في التنمية الاقتصادية.
 - محاولة إبراز أهم الهيئات والآليات التي سخرتها الجزائر لدعم إنشاء ومرافقة حاملي المشاريع في إنشاء مؤسساتهم.
 - معرفة الدور الحقيقي الذي يقوم به مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم ومرافقة الشباب الراغب في الاستثمار.

II. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

II-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة انتاج السلع و الخدمات، وتشغل من واحد عامل الى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم اعمالها أربعة مليارات دج او لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية واحد مليار دج وتستوفي معايير الاستقلالية " (أي لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهو التعريف المعمول به في الاتحاد الأوربي وقد تم الاحتفاظ بنفس المعايير الواردة في القانون التوجيهي رقم 01 - 18 لسنة 2001، (01-18، 2001) هذا التعريف يشكل اطارا مرجعيا يسمح بتوضيح الرؤية، وتعزيز تنافس برامج الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان احسن تنسيق بين مختلف اليات الدعم، و لكن مع التغيرات البيئية الاقتصادية السريعة اضطرت مديرية م ص و م لتعديل هذه المعايير وذلك من خلال القانون الجديد رقم 02-17 و يمكن تلخيص هذا التعديل أن المؤسسة المصغرة في مشروع القانون الجديد رقم 02-17 هي مؤسسة التي لديها من 1 إلى 9 عمال ولها رأس مال اقل من 40 مليون دينار وحصيلتها السنوية اقل من 20 مليون.

أما المؤسسة الصغيرة في القانون الجديد هي مؤسسة التي تحتوي من 10 إلى 49 عامل ورأس مالها لا يتجاوز 400 مليون دينار وحصيلتها السنوية اقل من 200 مليون.

أما فيما يخص المؤسسة المتوسطة فهي المؤسسة التي تحتوي من 50 إلى 249 عامل ورأس مالها محصور ما بين 400 مليون دينار و 1 مليار دينار وحصيلتها السنوية تكون ما بين 200 مليون الى 1 مليار دينار.

(02-17، 2017) ويمكن تلخيص ما ذكرناه من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الوحدوة: دج

المعايير المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
متوسطة	250-50 عامل	ق رقم 08-01 (2001) مشروع ق جديد	ق 18-01 مشروع قانون الجديد
صغيرة	49-10 عامل	اقل من 200 مليون لا يتجاوز 400 مليون	اقل من 100 الى 500 مليون
مصغرة	09-01 عامل	اقل من 20 مليون اقل من 40 مليون	اقل من 20 مليون اقل من 10 مليون

المصدر: ملف مقدم من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والمناجم

II-2 مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

II-2-1 المرحلة الأولى 1962-1988: (لخلف، 2004) حيث كان الاقتصاد الوطني في الفترة اشتراكي، حيث أعطت

الحكومة الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة و المؤسسات الوطنية كبيرة الحجم و خاصة في الصناعات على سبيل المثال SNS... SONACOM وفي إطار الاهتمام بالمحيط الاقتصادي الثقيل، همشت المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة الحجم و القطاع الخاص أو المؤسسات الخاصة التي تمثل في المؤسسات العائلية ذو الملكية الخاصة أو الحرفية.

II-2-2 المرحلة الثانية 1988-2001: خلال هذه الفترة تم حل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التابع

للولايات والبلديات مع صدور العديد من المراسيم التشريعية والهياكل المؤسساتية التي تشجع انشاء المؤسسات الخاصة. اصدار قانون القرض والنقد رقم 90 - 10 في 14 أبريل 1990 الذي فتح المجال للانتقال نحو اقتصاد السوق.

تحرير التجارة الخارجية من خلال المرسوم رقم 91 - 37 المؤرخ في 19 فيفري 1991.

اصدار المرسوم رقم 93 - 12 في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار وانشاء الشباك الوحيد (APSI) سنة 1994.

اعتماد الاطار التشريعي لخصوصية المؤسسات العمومية والتحضير لدخول المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي. (قنيدرة، 2009).

II-2-3 المرحلة الثالثة من 2001-2016: (المناجم، 2017)

شهدت هذه الفترة إطلاق العديد من البرامج التنموية الوطنية الضخمة، التي أعطت مكانة متميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث البعد التمويلي والتشريعي والمؤسسي.

برنامج الإنعاش (2001 - 2004)

- صدور الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي تضمن تحويل APSI الى ANDI مع إضفاء الطابع اللامركزي لها من خلال انشاء مكاتب جهوية للوكالة ومجلس وطني للاستثمار CNI، والذي تم مراجعته وتعديله خلال السنة الجارية 2016.

- صدور القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001، والذي كرس نهائيا دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي وحدد تدابير الدعم الرامية لترقية تنافسيتها وهدفه (01-18، 2001)

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.

- رفع من مستوى النسيج المؤسسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.

- تشجيع الإبداع والابتكار.

- تشجيع عملية التصدير للمنتوجات والخدمات.

- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سنة 2003 تم:

- إنشاء مشاتل المؤسسات.

- إنشاء "مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

- إنشاء "المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

- ضبط تشكيلة "المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره".

- إحداهن " المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية "على مستوى كل ولايات الوطن.
برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2004-2009):

- تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم ووضع حيز التنفيذ للبرامج الترقية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي جوارى خاصة على مستوى الولايات الداخلية للوطن.
- 2004: انعقاد " الجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "تحت الرعاية السامية لفخامة السيد رئيس الجمهورية والتي شارك فيها كل الفاعلين في عالم المؤسسة والتي انبثقت عنها القرارات التالية:
- 2004 إنشاء " صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
- 2005 إنشاء " الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
- 2007 إعطاء إشارة انطلاق " البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"
- 2008 تعزيز " المعلومة الاقتصادية "الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تصميم جهاز معلوماتي وكذا تطوير جسور الترابط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى قصد التعاون والتكامل والانسجام في البرامج المحلية التنموية المندمجة.

• 2009 تنظيم أول طبعة " للجائزة الوطنية للابتكار "لفائدة م.ص.م.

مشروع القانون الجديد 2017: مراجعة الإطار التنظيمي ل

- الوكالة الوطنية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الفروع المحلية للوكالة الوطنية (المشاكل ومراكز التسهيل).
- المجلس الوطني للتشاور.

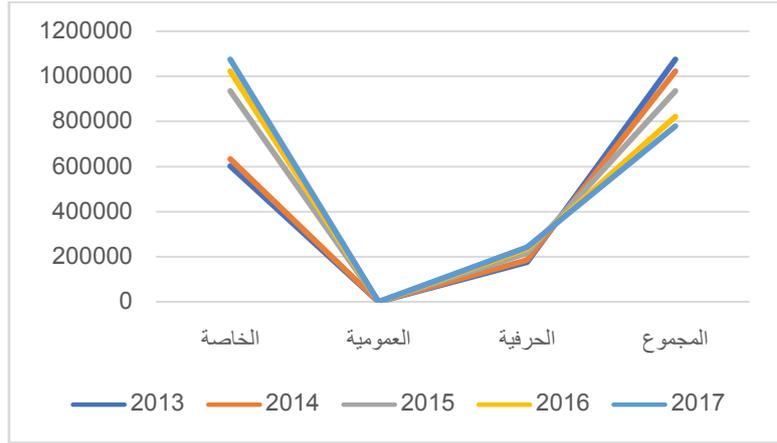
II-3 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2013 إلى 2017

الجدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2013-2017)

مؤسسات	2013	2014	2015	2016	2017
خاصة	601 583	633 891	934 037	1 022 231	1 074 236
عمومية	557	544	532	390	267
حرفية	175 676	186 303	217 142	235 242	242 322
المجموع	777 816	820 738	934 569	1 022 621	1 074 503

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية، 2013-2017، ص 09.

شكل 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2013-2017)



المصدر: من اعداد الطالب استنادا على الجدول اعلاه .

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن هناك ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين وهذا ما يدل على نجاح المخططات والآليات التي وضعتها الدولة للنهوض بهذا القطاع، بخلاف القطاع العام الذي سجل تناقص في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طول الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2017، كنتيجة لخصوصية العديد من المؤسسات العمومية.

III. دراسة حالة مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتيبازة:

III-1 تقديم مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيبازة وأهدافه:

أنشأ مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيبازة "CFPME" بموجب مرسوم تنفيذي رقم 401/03 المؤرخ 30 أكتوبر 2003، يتضمن إنشاء مركز التسهيل لولاية تيبازة" (ق 401-03، 2003)، كما «يخضع تنظيم مركز التسهيل لتيبازة وسيهر لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها".

والتعريف الذي نسب إلى مراكز التسهيل هي "هيئات تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة وكذا حاملي المشاريع وإعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها". (ق 03-79، 2003) .

III-1-1 أهداف مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتوخى المراكز تحقيق الأهداف الآتية: (ق 03-79، 2003)

- وضع شبكات يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين، وتطوير ثقافة التقاول.
- ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقليص أجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.
- تشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع.
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.

- الحث على تمكين البحث عن تطوير توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.
 - تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.
 - تمكين الكفاءة البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية.
 - إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة السكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول ترقب التكنولوجيات؛
 - نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛
 - مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي
- III-1-2 مهام مركز التسهيل:**

يتولى مركز التسهيل المهام الآتية: (ق03-79، 2003)

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملي المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العقابيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميدان التكوين والتسيير.
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع.
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم تطوير القدرة التنافسية، المساعدة على نشر التكنولوجيا الجديدة.
- وفي هذا الإطار تتدخل مراكز التسهيل لمساعدة حاملي المشاريع والمقاولين عن طريق ما يلي:
 - * مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته.
 - * إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال عند الاقتضاء.
 - * اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة.
 - * تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
 - * مساعدتهم على هيكلة استثماراتهم على أحسن وجه.
 - مساعدتهم في مساعيهم الرامية إلى تحويل التكنولوجيا.
 - مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية من اجل تجسيد مشاريعهم.
- تضع مراكز التسهيل تحت تصرف حاملي المشاريع والمقاولين من اجل مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وابتكار الخدمات المتنوعة الآتية:
 - الاستشارة التكنولوجية المسبقة عن طريق تدخل خبير من اجل دراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي؛
 - المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة و/أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.

- تعرض الخدمات المبتكرة أعلاه، على المؤسسات الحديثة النشأة والمؤسسات التي تعمل على توسيع قدراتها أو التي هي في حالة استرجاع نشاطاتها.

III -2- خدمات المركز:

تتمثل خدمات مركز التسهيل فيما يلي: (مطويات، 2017)

III -2-1 الاستقبال.

يستقبل مركز التسهيل زبائنه الممثلين في حاملي المشاريع، والمستثمرين المحتملين الذين هم بصدد إنجاز مشروع أو لديهم رأس مال ومختارون في نوع المشروع الذي يقومون به، وهم بحاجة إلى مخطط عمل يسرون عليه إضافة إلى بعض الأشخاص الذي هم بحاجة إلى معرفة مهام المركز ودوره.

III -2-2 التوجيه.

يقوم مركز التسهيل بتوجيه حاملي المشاريع حسب مساهم المهني، فبالنسبة لأصحاب المشاريع الذي هم بحاجة إلى التمويل لانطلاق مشاريعهم أو أنشطتهم، يوجههم المركز إلى البنوك المختصة في قطاع نشاط مشروعهم أو حسب السن للاستفادة من مساعدات الهيئات التي وضعتها الدولة، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) أو حسب أهمية المشروع، كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهذا بما يوافق كفاءتهم المهنية أو الشهادات التي يحملونها والتي تكون الأكثر ملائمة للمشروع المراد تحقيقه.

III -2-3 الإعلام والاتصال.

يقوم مركز التسهيل بالدعاية الإعلامية والإشهار من أجل التعريف بمهامه ودوره في المساهمة في إنشاء ودعم ومرافقة المستثمرين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- وضع برنامج عمل مفصل خاص بمصلحة الاتصال يتضمن جدول زمني لتنفيذ إستراتيجية الاتصال للمركز خلال السنة؛

- الدعائم الاشهارية (مطويات)؛ التحديث المستمر لموقع الويب الخاص بالمركز: <http://www.cfpmetipasa-dz.com>

- تنظيم المعارض، والمشاركة في المعارض والتظاهرات التي تنظمها المؤسسات الأخرى في مختلف النشاطات سواء كانت رياضية ثقافية أو علمية، اقتصادية، وتنظيم الندوات والملتقيات؛

- القيام بالخرجات الميدانية لمراكز التكوين المهني والمعاهد والمركز الجامعي بتيبازة، كذلك المشاريع التي انطلقت في النشاط ومختلف المؤسسات الإدارية والإعلامية والمالية... الخ.

III -2-4 التكوين.

يقوم المركز بتنظيم دورات تكوينية لصالح حاملي المشاريع والمستثمرين في:

- كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة؛

- كيفية إعداد مخطط الأعمال؛

- التسويق والمحاسبة والمالية.

III -2-5 المرافقة.

مرافقة حاملي المشاريع في:

- تخطي العراقيل الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات على مستوى المؤسسات المالية والبنكية والإدارية؛

- المرافقة في عملية تكوين وتأهيل المؤسسة.
- مرافقة حامل المشروع في تحضير وإعداد مخطط الأعمال للمشروع الذي يتضمن:
 - * التعريف بالمشروع وحامل المشروع.
 - * دراسة السوق والدراسة التقنية والمالية للمشروع.
- المرافقة في إيداع ملف طلب تمويل المشروع لدى المؤسسات المالية والبنكية.
- مرافقة حامل المشروع بعد مرحلة انطلاق النشاط فيما يخص التسويق التسيير التكوين.

III-3- الحصيلة الإحصائية لمركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتيبازة:

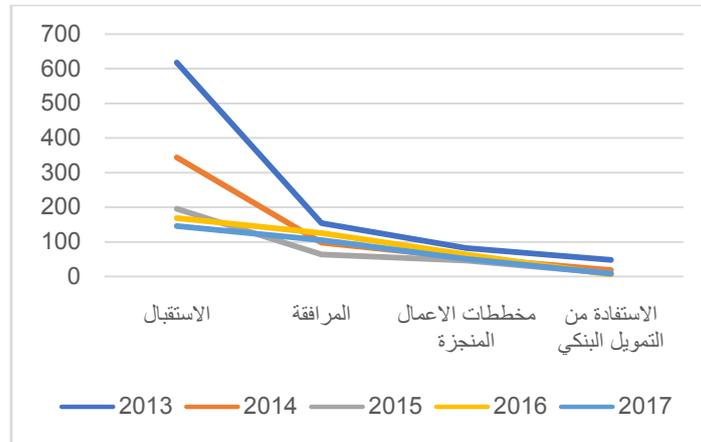
الجدول 3: جدول توضيحي لحصيلة مركز الدعم والاستشارة لولاية تيبازة

الى غاية 31 ديسمبر 2017

تحديد المزاي والخدمات التي قدمها المركز				السنوات منذ بداية النشاط
عدد المؤسسات المستفيدة من التمويل البنكي	مخططات الاعمال المنجزة	عدد حاملي المشاريع الذين استقبلوا واستفادوا من المرافقة		
		المرافقة	الاستقبال	
48	82	154	618	2013
18	54	97	344	2014
09	46	63	195	2015
05	63	125	168	2016
08	50	105	145	2017

المصدر: وثيقة مقدمة من طرفوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار، 2021

الشكل 2: الحصيلة الإحصائية لمركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتيبازة



المصدر: من اعداد الباحث استنادا على الجدول اعلاه

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 انخفاض ملحوظ في عدد الملفات المستقبلية من طرف المركز، كذلك هو الحال لعدد المؤسسات المرافقة، وهذا راجع لتجميد عدة أنشطة من طرف وكالات الدعم الأخرى، التي كانت لها أثر كبير في توجه حاملي المشاريع الى مراكز التسهيل و حاضنات الاعمال، قصد تكوينهم و اعطائهم نظرة تفصيلية حول النشاط المراد القيام به، كذلك مساعدتهم في تخطي العقبات التي تواجههم، خاصتا في مرحلة الانشاء و مساعدتهم في ايجاد حلول لمشاكلهم.

ملاحظة:

عدد المؤسسات المستفيدة من التمويل البنكي، في الحقيقة لم يستفيدون من تمويلات بل استفادوا من قطعات ارض لممارسة نشاطهم.

IV. - الطريقة والأدوات :

للإجابة عن مجمل الأسئلة المطروحة، وإثبات الفرضيات السابقة، اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي وفي جانبه النظري والتطبيقي، حيث في الجانب النظري قمنا بتسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة، أما في الجانب التحليلي حاولنا تحليل النتائج التي وصلت اليه مركز التسهيل لتبازة

V. النتائج ومناقشتها :

- تتعدد المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باختلاف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات كما تحضى بمجموعة من الخصائص تؤهلها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- ويرجع الاختلاف في تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية كما يمكن ان يعود هذا للاختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي وكذا اختلاف النشاط الاقتصادي لكل دولة وقد ضبط التعريف بالنسبة للجزائر بصدور القانون التوجيهي في سنة 2001 الذي دعم هذا القطاع بالدعائم القانونية الضرورية.
- قامت الجزائر بإنشاء العديد من الهيئات والوكالات التي تعمل على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني العديد من المشاكل وهذا راجع إلى عدم توفير الإمكانيات اللازمة لإنجاح هذه الاليات.
- يساهم مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال مرافقة حاملي المشاريع في إنشاء مؤسساتهم الخاصة والتي توفر مناصب شغل والمساهمة في زيادة الناتج الوطني الخام خارج قطاع المحروقات، كما تعمل هذه المؤسسات على خلق قيمة مضافة.
- يعمل مركز التسهيل على التقليل من الصعوبات والعراقيل التي تواجه حاملي المشاريع في إنجاز مؤسساتهم من خلال الدعم والمرافقة وبالتالي زيادة فرص بقائها واستمراريتها.
- ومن خلال هذه النتائج يمكننا وضع بعض التوصيات كالآتي
- الاستمرار في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح هذا المشروع.
- ضرورة وضع قوانين وتشريعات أكثر مرونة، لكي تستطيع مسايرة التحولات الاقتصادية العالمية السريعة.
- الاستفادة من الخبرات الدولية الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تبنى أفضل البرامج والاليات الدولية، التي أثبتت فاعليتها وبالأخص في الدول النامية التي لها تقريبا نفس الهيكل الاقتصادي الجزائري.

VI. الخلاصة:

تناولنا من خلال دراستنا الدور الذي تلعبه المرافقة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فكانت اشكاليتنا الرئيسية تدور حول مدى مساهمة اليات الدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية هذا القطاع، وركزت دراستنا على الفترة من 2013 الى 2017، حيث تزامنت مع السياسات والإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال وضع قوانين وبرامج لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما تحتويه هذه الأخيرة من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

VII المراجع:

- الوزارة. (2017). دور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النهوض بالصناعة في الجزائر. الجزائر: وزارة الصناعة و المناجم.
- سمية قنيدرة. (2009). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة. قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة.
- عثمان لخلف. (2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبيل دعمها وتمييزها، دراسة حالة الجزائر. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. الجزائر، علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- ق 01-18. (2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 6.
- ق 02-17. (2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2.
- ق 03-79. (2003). المرسوم التنفيذي بحاد الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- ق 03-401. (2003). انشاء مركز التسهيل بتيبازة. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- مطويات. (2017). وثائق مقدمة من طرف مركز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتيبازة. .